بناء القدرة العلمية والتقنية
(مقترحات الهيئة الاستشارية لتفعيل استراتيجية التنمية الشاملة بعيدة المدى لدول المجلس)
اعتمدت في الدورة الحادية والعشرين للمجلس الأعلى 2000م

راجعت الهيئة الاستشارية وثيقة استراتيجية التنمية بعيدة المدى لدول المجلس (2000م - 2025م) التي أقرها المجلس الأعلى في دورته التاسعة عشرة في أبو ظبي في دولة الإمارات العربية المتحدة في ديسمبر 1998م والتي تنظر إلى آفاق التوجهات المستقبلية للتنمية الشاملة بدول المجلس، وتحدد بأسلوب كلي مجالات العمل التي تحتاجها دول مجلس التعاون للتعامل مع تحديات ومتطلبات التطورات العالمية الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق أهداف التنمية الشاملة. وقد وجدت أن تكليفها بالنظر في هذا الموضوع، طبقاً لقرار المجلس الأعلى، يترجم بعمق الدور الذي ينبغي أن تقوم به الهيئة ضمن هيكل أجهزة مجلس التعاون، والعمل على التعرف على مواطن التفاعل بينها وبين توقعات مواطني دول المجلس.

وقد تناولت الهيئة خلال هذا العام ما ورد في هذه الاستراتيجية حول قضايا بناء القدرة العلمية والتقنية. وستتناول القضايا الأخرى التي تضمنتها الاستراتيجية في دورات لاحقة.

وفيما يتعلق بهذا الموضوع وهو بناء القدرة العلمية والتقنية فقد توصلت الهيئة إلى المرئيات التالية: ـ

ـ يتم تبنّي استراتيجية بناء القدرة العلمية والتقنية طبقاً للأسس التالية:

1ـ إن بناء قاعدة علمية وتقنية ومعلوماتية في دول مجلس التعاون لا تتحقق بمجرد إقامة مؤسسات أو تطبيق آليات معينة إذا لم تكن هذه المؤسسات والآليات تستند إلى قاعدة من التعليم العام القادر على إعداد الأفراد القادرين ذهنياً على تلقي واستيعاب العلوم والتقنية وإعادة إنتاجها واستخدامها وتطويرها ذلك أن الأنماط التقليدية لنقل العلوم والتقنية بالشراء أو التعاقد لا تؤدي إلى توطين التقنية إلا إذا توطنت العلوم والتقنية داخل الإنسان نفسه أولاً، ليستطيع استيعابها وممارستها ذاتياً.

لذلك فإن من المهم أن تتخذ دول مجلس التعاون مجتمعة قراراً بتطوير وتحديث المنظومة التعليمية الشاملة وخصوصاً المناهج الدراسية للعلوم والرياضيات، ويتطلب ذلك:

ـ التطوير المستمر لمناهج المواد التعليمية مثل العلوم والرياضيات بصفة مشتركة من قبل مجلس التعاون بالتعاون مع مؤسسات علمية متخصصة ذات خبرة عالمية

وبالاستفادة من تجارب تدريس هذه المواد في الدول الحديثة التي طبقت بنجاح خطط تحديث التعليم في العصر الحديث، وإيجاد نظام تقويم ومتابعة للأداء التعليمي.
- تطبيق برامج متطورة حديثة في الوقت نفسه لتدريب معلمي هذه المواد وتقوية معرفتهم ومقدرتهم على تدريسها، ودعم المدارس بالمختبرات والمستلزمات التعليمية الحديثة.
- وحيث أن أيام الدراسة السنوية للتعليم العام في دول مجلس التعاون قصيرة، بالمقارنة بالدول النامية التي حققت نمواً ملحوظاً، مما يصعب معها استيعاب المناهج بعد تطويرها. لذلك فإن من المناسب النظر في اتخاذ قرار موحد بإطالة أيام السنة الدراسية الفعلية للتمكين من استيعاب المناهج الدراسية.
2- تطوير مناهج التعليم الفني ودعمه ونشره في جميع المناطق وإتاحته ضمن برامج التعليم المستمرة، بحيث يكون موازياً ومتساوياً مع التعليم الثانوي حتى يتجه إليه الطلبة والطالبات مثلما يتوجهون إلى التعليم العام مع تقوية مناهج الرياضيات والعلوم في هذا التعليم.
3- تطوير مناهج الدراسة في الجامعات والكليات التقنية وتحديثها وجعل التخصصات الجامعية أكثر تلاؤماً مع متطلبات التنمية. كذلك فإن من المهم تطوير مقدرة الطلبة الجامعيين على استخدام تقنية المعلومات وربطها بمناهج التعليم الجامعي.
4- تبنّي خطة موحدة لدول مجلس التعاون يتم بموجبها تقوية كفاءة مؤسسات البحث العلمي التطبيقي والتطوير التقني في الجامعات ومراكز البحوث ودعم إمكانيات وزيادة الإنفاق عليها وإيجاد تكامل بين برامج بحوث كل منها لتفادي التكرار والتعارض مع التركيز على الأبحاث التطبيقية المتصلة بطبيعة اقتصاد المنطقة ومواردها الطبيعية. وإذكاء المنافسة بين المراكز، وإيجاد حوافز لدعم الكفاءات والاهتمام بدعم الإبداع والتفوق ورعاية الموهوبين. وترى الهيئة أن تقوم الحكومات بدعم وتشجيع القطاع الخاص على إيجاد مراكز أبحاث، ودعم صلاتها مع مراكز البحث في الجامعات.
5- تعزيز دور القطاع الخاص في مجالات التعليم والتدريب والبحث العلمي وتشجيعه على المشاركة فيها.
6- يعتبر توفير المعلومات والإحصائيات الواسعة والمفصلة لتغطي جميع مجالات التنمية شرطاً أساسياً للتنمية بعيدة المدى، بل إن من الصعب تحقيق الغاية المحورية لاستراتيجية التنمية طويلة الأمد طبقاً لما جاء في الوثيقة التي أقرها المجلس الأعلى، وما تضمنته من أهداف إلا بوجود قواعد بيانات إحصائية متقدمة في جميع المجالات التي تغطيها الوثيقة. لذلك فإن الأخذ بما جاء باستراتيجية التنمية يتطلب المبادرة إلى

إيجاد خطة إقليمية وخططاً وطنية وإنشاء الآليات المناسبة لتنفيذها بما في ذلك تدريب الكوادر الوطنية اللازمة. وترى الهيئة أن يكلف المجلس الأعلى الجهات المختصة بإعداد هذه الخطط ومتابعة تنفيذها خلال السنوات الخمس القادمة حتى يمكن للتنمية الطويلة الأجل للسنوات الخمس والعشرين القادمة أن تستفيد من هذه الخطوة الأساسية، على أن تشمل هذه الخطط من ضمن ما تشمله تشجيع إقامة مراكز معلومات مركزية وفرعية متخصصة حسب مقتضى الحال.

7- يعتبر قطاع البترول والغاز هو القطاع الرئيسي في جميع دول مجلس التعاون. وينظر العالم إلى هذه المنطقة باعتبارها متخصصة فيه. ومع قدم عهد المنطقة بهذه الصناعة، فإنه لا توجد حتى الآن مراكز أبحاث متطورة مختصة بهذا القطاع تعمل على استنباط التقنية ونقلها وتوطينها وتطويرها وإيجاد استخدامات جديدة لمنتجات البترول والغاز ونشر استخداماتها في العالم، لما في ذلك من تأثير إيجابي على زيادة صادراتها منها. ولذا فإن من الملائم أن تقوم شركات البترول القائمة في دول مجلس التعاون بتوسعة تعاونها مع الجامعات ومراكز البحوث في دول المجلس وبإقامة مراكز مشاريع أبحاث مشتركة خاصة بمجالات الطاقة والبيئة.

8- تعتبر مشكلة المياه مشكلة أساسية مشتركة بين دول مجلس التعاون ولذلك فإن هناك حاجة إلى إيجاد مركز مشترك لأبحاث المياه ليقوم بإجراء الأبحاث والحصول على حقوق استخدام التقنيات وتطويرها وتطبيقها.